

المصطلح الفلسفي عند ابن رشد في كتابه "الضروري في صناعة النحو"

The philosophical Terminology in Ibn Rushd's book entitled: "The essential in the syntax's industry"

عبد الناصر بوعلي²

Bouali13@live.fr²

سعاد مولاي¹

souadmey@gmail.com¹

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان / الجزائر

تاريخ النشر: 2021/01/15

تاريخ القبول: 2020/11/01

تاريخ الاستلام: 2020/06/19

ABSTRACT:

The philosophical terminology contained in Ibn Rushd 's book entitled : "The essential in the Syntax's industry" , is considered as an attempt in the terminological industry because it stands on a philosophical ,encyclopedic vision of an innovative tendency . The first objective of the present article is the representation of the philosophical term while the final objective is to reveal Ibn Rushd 's industry proofs and its main objective. Furthermore, the study attempts to call others to follow his innovative tendency. At the end of this article i concluded that Ibn Rushd was successful in combining both the concept of the term philosophically and its syntactic function, and his terminological borrowing is viewed as another form of innovation in the Arabic syntax.

Keywords: Philosophical term, syntax industry, Terminological borrowing, innovation in syntax

ملخص البحث

المصطلحات الفلسفية الواردة عند ابن رشد الحفيد(ت595هـ) في كتابه "الضروري في صناعة النحو"، تُعدُّ محاولةً في الصناعة المصطلحية؛ لأنها قائمة على بصيرة فلسفية موسوعية بنزعة تجديدية. فكان مرمى المقال الأوّل التمثيل للمصطلح الفلسفي، وكان المرمى الأخير إبانة مسوغات صنيعه والهدف منه، مع الدعوة للالتفات للنزعة التجديدية عند ابن رشد. فخلّصت إلى أنّ ابن رشد كان موقفاً في الجمع بين مفهوم المصطلح فلسفياً ووظيفته نحويًا، وأنّ اقتراضه المصطلحي يُعدُّ طريقاً آخر للتجديد في النحو العربي.

الكلمات المفتاحية: المصطلح الفلسفي، صناعة النحو، الاقتراض المصطلحي، التجديد في النحو.

1. مقدمة:

اعتقاد ابن رشد الحفيد (ت595هـ) بأن الحقيقة واحدة وبأن المعرفة متكاملة¹ قاده إلى النظر في علم النحو ضمن إطاره المعرفي الشامل، نظرة فيلسوفٍ موسوعي² حملته موسوعيته على تضمين مصطلحات فلسفية كتابه النحوي "الضروري في صناعة النحو"³ على وفق أساس صناعي يستلزم الانتقاء بعد التمحيص، ولما كان تناول قضية الاقتراض المصطلحي عند ابن رشد أمراً هامشياً في بعض المراجع وغير مذكور في أخرى، كانت دراسة المحقق منصور علي عبد السميع- للكتاب نفسه- أمثال دراسة أشعلت في داخلي إعجاباً بمضام الكتاب -إعجاب يفرضه الوصف الجزيل بأداة التحليل- ما حداني لأن أخصّص مقالاً للإجابة عن استفهامين :

- ما أبرز المصطلحات التي اقترضها ابن رشد من الفلسفة وضمّنها كتابه؟

- ما مسوغات الاقتراض المصطلحي عند ابن رشد ولأيّ هدف كان؟

كانت الصناعة المصطلحية لابن رشد خطوة جريئة في تغيير منهج تناول النحو العربي لو أنّها لقيت العناية الكافية، أو قد يكون بعث كتابه في القرن الواحد والعشرين عودةً ودعوةً لمنهج ابن رشد الجريء، في زمن تبحث فيه النفوس العلمية عن التجديد والتيسير، وبخاصة حين استطاع محقق كتاب "الضروري في صناعة النحو" ربط كثير من اعتراضات ابن رشد على بعض التقسيمات والمفاهيم التي وافقت المحدثين⁴، ففي ذلك نبوة على براعته في تناول موضوعات النحو العربي وفيه إفصاح عن هدي: وهو الدعوة للالتفات والالتفاف حول الكتاب الذي يحمل دعوة جديدة للتغيير في بعض الاصطلاحات النحوية وفي ضبط المفاهيم وفي تغيير منهج تبويب النحو وترتيبه للناشئة.

ليس السبيل لشقّ مجال البحث وخدمة المقال وأهدافه إلاّ باتّباع منهجٍ معيّنٍ مُعيّنٍ فكان المنهج الوصفيّ الأنسب في توصيف المصطلحات الفلسفية التي جاء بها ابن رشد، والأفضل في استحضار مقابلها في اصطلاحات النحويين وفي غيرها من المواضيع، مع الاستعانة بأداة التحليل لإبانه وجوه الرأي حول مسألة ما أو لتفتيق العبارات غير الواضحة، وقد كان اعتماد المنهج الوصفي المدعّم بأداة التحليل على مسار فرعي المقال وما انطوى تحتهما:

2. المصطلحات الفلسفية في كتاب "الضروري في صناعة النحو" عند ابن رشد:

تأثر ابن رشد بالفيلسوف اليونانيّ (أرسطو طاليس) تأثراً إيجابياً؛ إذ لم يكن يتلقّف ما يقرأ له فقط بل كان يستقِرّ منطِقَه ويتبَنّى منه ما يوافق العقل، فلطالما اشتغل ابن رشد بالنص الأرسطي لا لذاته بل لغاية "التفتيش عن (أرسطو) وإنجاز المنطقي داخل (الإنجاز العربي) المنطقي المتحقق طوال القرون الثلاثة التي سبقت ابن رشد⁵، فكان من تجليات الأثر الأرسطي على ابن رشد :

عمله المقاييس والقضايا المنطقية لتنظيم مادة كتابه⁶ تنظيماً اتخذته سبيلاً لأجل التمثيل للمصطلحات المقترضة :

1.2 مصطلحات في المقاييس:

تعدُّ معرفة المائل والمستقيم نافعةً في عمل المقاييس⁷؛ ومعنى الاستقامة أن يلزم الاسم حالة إعراب واحدة، وضدُّ معنى الاستقامة هو الحالات الإعرابية المختلفة الذي تعترى الاسم كلما تغيَّر موقعه.

الاسم المستقيم :

كان مصطلح الاسم المستقيم موجوداً في كتب المناطقة منذ القرن الرابع من الهجرة النبوية، فنجده عند أبي نصر الفارابي (ت339 هـ) كما نجده عند غيره من المناطقة⁸ لكنَّه اصطلاح لم يكن موجوداً عند النحويين⁹، ويُعرِّفه ابن رشد أنَّه الاسم المرفوع أو المخصوص بالرفع، ويكون إمَّا مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو تابعاً (ويقصد بالتوابع أن يكون التابع إمَّا صفةً أو توكيداً أو بدلاً أو معطوفاً)¹⁰، كما سميَّ ابن رشد الاسم المستقيم بغير المصرف¹¹، إلاَّ أنَّه وَقَعَ بتعريفه وما يقتضيه في تناقض؛ فكلامه لا يصحُّ إلاَّ على الفاعل والخبر، ويخرج المبتدأ وغيره من دائرة التعريف ما جعل محاولته في اقتراض هذا المصطلح مرتجلةً دون إمعان ودون مراعاة لخصوصية النحو العربي¹²، ولو أنَّه تمعَّن قولَ الفارابي لخلَّص نفسه من التناقض؛ فالفارابي كان أدقَّ منه وأكثرَ تمحيصاً ومراجعةً؛ إذ قال: وكان إعرابُ أكثرِ الأسماء المستقيمة الرفع¹³ فلفظ " أكثر " لفظٌ دالٌّ على النظرة العلمية الدقيقة.

الاسم المائل:

قابلَ ابن رشد مصطلحَ الاسم المستقيم بمصطلحِ الاسم المائل، وقصدَ بالاسم المائل كلَّ منصوبٍ ومجرورٍ من الأسماء¹⁴ كما سميَّه الاسم المصرف¹⁵، وقد جعله على قسمين: نوع من تمام القول المفيد، والآخر من تمام الاسم (يخص المضاف إليه)¹⁶.

إنَّ المستقيم والمائل مصطلحان لا يختصَّان بالاسم فقط، بل يُطلَقان على الكلمة أيضاً، والكلمة عند المناطقة تُقابل الفعلَ عند العرب؛ فيقال: كلمة مائلة أو مصرفة: أي تدلُّ على الزمان الماضي والمستقبل، وكلمة مستقيمة أو غير مصرفة: أي تدلُّ في لسان كثير من الأمم على الزمان الحاضر¹⁷، ولا ضير في اعتماد المصطلحين استعمالاً يعرض المادَّة النحويَّة على وفق أكثرَ تنظيماً وأدقَّ تبويباً ممَّا هي عليه.

خالف ابن رشد في هذه المسألة أرسطو إذ كان تقسيم ابن رشد للاسم إلى مستقيم يُرفع وإلى مائل يُنصب أو يُجرُّ، بينما الاسم عند أرسطو هو الاسم المرفوع فقط، أمَّا المنصوب وغيره فهي حالات للاسم وليست أسماء على وجه الحقيقة¹⁸، وإنَّ كان قد خالف (أرسطو اليوناني) في

التقسيم، فإنه تفرّد عن النحاة العرب في مسألة تخصُّ مصطلح التصرّف، المصطلح الذي يرادف معنيين عند النحاة: معنى الإعراب ومعنى علم التصريف، وابن رشد لم يخرج عن ذلك، فالتصريف عنده هو الإعراب وهو علم الصرف أي ما يتعلّق بالبنية¹⁹، أمّا ما تفرّد به عنهم فهو مصطلح (متصرّف) الذي جاء مرادفاً للمُعرب الذي لا يدخله إلا نوع واحد أو نوعان من الإعراب، ومصطلح (غير متصرّف) مرادفاً للمبني، لكنّ بعض الباحثين عدّ هذا الاصطلاح محيّرًا، وغامضًا²⁰، وقد يكون الغموض تسرّب من حيث ربطه المصطلحات المترادفة، فمثلاً ذكّر غير المتصرّف وهو الاسم المستقيم كالفاعل، وبحسب اصطلاحه فالفاعل غير متصرّف أي غير معرب، بينما الواقع الإعرابي يقول غير ذلك؛ إذ يُعرب فاعلا مرفوعا، ولا يقال: فاعلٌ مبنيٌّ على الرفع!

2.2 مصطلحات في القضايا المنطقية :

ينطوي تحت ظلّ القضايا المنطقية مصطلح الأقاويل وهي عند ابن رشد على قسمين الأول والثواني؛ إذ الأول هي الجمل الخبرية البسيطة، والثواني هي التي تتركّب من قولين تامين²¹، ويخصُّ من الأقاويل التامة الجازم فقط؛ إذ تتكوّن منه قضايا منتجة، أمّا غير الجازم (مثل الأمر والنهي) فلا يدخل تحتها²²، ومصطلح الأقاويل التامة وردّ عند ابن رشد مع عدّة مصطلحات ترادفه؛ هي: الأقاويل المركّبة والألفاظ المركّبة والكلام المركّب، وكلها مصطلحات تسمى بلفظ واحد هو "القول" عند النحاة، ما أوقع ابن رشد في دائرة المؤاخذه من بعض الباحثين؛ بحجّة أنّ الدارس المبتدئ يصيبه الاضطراب والخلط والتداخل في استيعاب معنى المصطلحات ومرماها، ورأوا أنّ الأجدر بابن رشد كان توحيد المصطلح، مع الترجيح لمصطلح الأقاويل المركبة²³، وليس توحيد المصطلح وحده ما أخذ ابن رشد به، بل غموض بعض المصطلحات أيضا، فمصطلح الجمل الجزئية، مصطلح اعتراه الغموض من جهة القصدية، ما يحدث اضطرابا عند المتلقّي بين جملة الصلة (إن كانت اسمية) وشبه الجملة²⁴، فهو لم يفصل في المسألة ولم يُبيّن أيّ الجملتين كان يقصد.

3. مسوّغات الاقتراض المصطلحي عند ابن رشد والهدف منه :

المصطلحات الفلسفية التي جاء بها ابن رشد لا ريب مستصاغة على وفق ما تقتضيه الحاجة الصناعية عنده وينشده هدف ارتجّاه، وإلّا لضرب صنيعه بالعبث وذلك ما لا يتطابق وشخصيته النافذة إلى الفكر الأرسطي بحثا عن الموضوعية والمنطقية أو ما قد أسميه الصفاء الصناعي، لأنّه عاد لنصوص أرسطو ليحقّق فيها وفي الإنجاز العربي ليخلصه من الشوائب التي تعكّر صناعة أرسطو بحسب ما شهد به بعض الباحثين في أعمال ابن رشد²⁵، وقد عدّ اقتراضه المصطلحي محاولةً في الصناعة المصطلحية، لذلك سأعرض أولا لمسوّغاته وأدّيها بالهدف منه.

3.1 مسوّغات الاقتراض المصطلحي عند ابن رشد :

استقيت مسوّغات الاقتراض المصطلحي من الكتاب نفسه ونظّمت طرحها في ثلاث نقاط :

- المسوّغ الأوّل : كلُّ صناعة تروم :

اختصر ابن رشد أول مسوّغٍ في ثلاثِ كلماتٍ حين قال إنّ: " كلُّ صناعةٍ تروم " ²⁶؛ و(ترومٌ) لفظة من مادة (روم) رامَ الشيءَ يرومُ رومًا ومرامًا: أي طلبه، ورؤمْتُ فلانا ورؤمْتُ بفلانٍ إذا جعلته يطلب الشيء ²⁷، والتي قد يكون معناها أنّ كلَّ صناعةٍ تطلّبُ شيئًا في صناعةٍ أخرى أو لها حاجةٌ بها، وبخاصّةٍ صناعة النحو الذي يُعدُّ " علما غير منفكٍّ عن سائر العلوم والصناعات، بل هو علم متداخل معها " ²⁸ تداخلا ينسجه المجالُ المعرفيُّ الجامع للعلوم والصناعات وتفرضه الحاجة إلى علم النحو، عصب اللغة التي تتخذها العلوم والصناعات وسيلة لغاياتها.

- المسوّغ الثاني : النزعة التجديديّة :

كان ابن رشد صاحب مشروعٍ تجديديٍّ جعله يُصرِّح بنزعتَه التجديديّة والإصلاحية في كلّ ما كتَب ²⁹، فجاء الاقتراض المصطلحيّ عنده مقصودا للابتعاد عن التقليد على وفق ما تقتضيه الضرورة الصناعية .

- المسوّغ الأخير : الضرورة الصناعية :

تخيّر ابن رشد المصطلح الفلسفي على وفق تفسيرٍ منطقيٍّ صناعيٍّ، فلم تتداخل المصطلحات عنده بين علم الفلسفة وعلم النحو بشكلٍ عابرٍ أو عابثٍ بل اقترضها بفكرٍ واعيٍّ، والدليل حفاظه على كثيرٍ من اصطلاحات النحويين واقتراض ما تمليه ضرورة الصناعة النحوية فقط، فهو الفيلسوف الذي يرفض التهافت وينشد الاجتهاد الضروريّ، ويدفع عن نفسه شبهة الخلط بين العِلْمين ³⁰، والأنموذج لمسوّغ الضرورة الصناعيّة هو كلُّ المصطلحات الفلسفية التي سبق الإشارة إليها في الفرع الأول من المقال، والتي تعكس لنا أنّ ابن رشد كان مُلزما بالاعتماد على تلك المصطلحات من سلطة المنطق الداخلي للصناعة (المذكور في العنصر الموالي)، فكأنّما الرفع جذع الشجرة المستقيم وكلُّ ما عداه فرع من فروعها المائلة عن الجذع. وقد يلتقي مسوّغ الضرورة الصناعية مع هدفِ القصديّة الصناعية لأنّ بين المسوغات والهدف علاقة لا يمكن الفصل في جزئياتها إلّا من قبيل منهجية البحث العلمي .

3.2 الهدف من الاقتراض المصطلحي عند ابن رشد :

من حيثُ انتهت جزئية المسوّغات تبدأ جزئية الهدف، بل إنّ وجود مسوّغات للاقتراض المصطلحي عند ابن رشد يفرض أنّ يكون سليلها هدفٌ وضعه نصب عينيه وبثّه صُراحا في كتابه، ولأنّ التفصيل يُبيّن ثنايا الهدف - ثنايا يشدُّ بعضها في رقابٍ بعضٍ- تجدر الإشارة إليها على شكل نقاط لتكون أكثر تنظيما وأوضح للاستقراء والتحليل من الإجمال:

القصدية الصناعية:

إن ابن رشد ساعاً ضمّن المصطلح الفلسفي كتابه النحويّ كان يقصد إلى غاية صناعية توافق الطريق أو المجرى الصناعي، ولم يكن ضرباً من الخلط بين علم الفلسفة وعلم النحو³¹ كما لم يكن شيئاً من الاعتبار والعشوائية اللذان قد تلدهما فوضى الارتجال وهم الكتابة، بسبب سعة التأليف في مختلف العلوم من فقهٍ وطبٍ وقانون وغيرهم، بل كان ابن رشد راسخاً في العلوم، رسوخاً يرجعه بعض الباحثين إلى تلقية العلوم بعمقٍ على أساتذة أكفأ جعلوه واعياً منذ شبابه بأهمية (ترتيب العلوم)، وبضرورة الإمساك بالمنطق الداخلي الذي يحكم كل (صناعة)³²، ولما كانت موسوعية ابن رشد غائرة في التمكن من نواصي العلوم كان نفوذه فيها طواعية لا تعسفاً.

- المشروع الرُّشديّ التجديديّ :

إدراج عنوان (المشروع الرُّشديّ التجديديّ) تحت فرع الهدف من الاقتراض المصطلحي جاء ملزماً من حيث إن اقتراضه المصطلحي يخدم مشروعه التجديدي، الذي سبق وأن ذكر أنه يخضع لمنطق داخليّ صناعيٍّ. فقد أراد ابن رشد الخروج من دائرة التقليد نحو التجديد في طريقة تناول صناعة النحو مع اتّباع النحويين في بعض التعريفات والمصطلحات بحجة أنّ ذلك غير ضار بالصناعة النحوية³³، وقد عُرف عنه أنه صاحب نهجٍ ومدرسةٍ تُخرُج في تلخيصاتها وشروحها عن آلية التقليد إلى دائرة الإبداع المعرفيِّ المكثف³⁴، فحمل مشروعاً خاصاً به³⁵ مشروعاً ثقافياً تجديدياً رُشدياً³⁶، ولا ريب أنّ صاحب المشروع يبحث لنفسه عن مقومات تخصّ مشروعاً عن مشاريع غيره، إذ تحمله على ذلك النزعة التجديدية والإصلاحية التي يحدوها التميّز من أولى خطوات المشروع؛ أي من التنظير- الذي تصبغه الجدة في الاصطلاحات والتعريفات أو التعديل فيها كأقصى جهد - إلى آخر خطواته وهو التطبيق والتنفيذ - الذي يتولاه من جاء بعده لإثبات صلاحية المشروع من عدمها - إلا أنّ الفائدة في صناعته المصطلحيّة لم يُكشف لها تأثير على عكس نظامٍ وترتيبٍ منهج كتابه، الذي يشير بعض الباحثين إلى أنّه أثر به في ابن عصفور (ت597هـ) ويتجلّى الأثر في كتابه "المقرب"، كما يتجلّى التأثير نفسه في كتاب "ارتشاف الضرب" لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)³⁷، وقد بدأ وعي ابن رشد بمشروعه الفكري والإصلاحي يفرض نفسه عليه مع تقدّمه في عمله العلمي ولا يُعتقد أنّه خطّط منذ البداية لما سيفعله!³⁸ وإن كنتُ أعتقد أنّه كان واعياً بمشروعه التصحيحيّ منذ نظر للمؤلفات من حوله، فراعته فيها القصور والخلل روعاً حمّله مهمّة الإصلاح عبر تأليفه "الضروري في صناعة النحو"، وقد تجلّى ما راعه - بحسب رأي ابن رشد - في أنّهم لم يتبعوا منهجاً دقيقاً لحصر أنواع الإعراب ولبيان الجمل المختصة بكل نوع وأسبابه³⁹.

- التجديد في النحو العربي:

إنَّ ورود المصطلح الفلسفي في كتاب ابن رشد يُعدُّ نَفَسًا جَدِيدًا لتناول موضوع التجديد في النحو العربي، ليس على مستوى الصناعة المصطلحيَّة بحدِّ ذاتها فقط، بقدر ما تكون على مستوى التناول الصناعيِّ عموماً، للتجديد في النحو اصطلاحاً ومفهوماً ومنهجاً، تجديداً يختلف عن تلك الدعوات المستهلَّكة التي ضجَّت بها الكتب والبحوث والمقالات، ويجعلنا نتعلَّم من ابن رشد أنَّ التجديد يلزمه أحياناً الموسوعية التي توسَّع أفق الرُّؤى، فنخرج من النَّحو إلى غيره من العلوم بحثاً عن غصن الزيتون الذي يُرسي النَّحو على جُودِيِّ التيسير والتسهيل والتجديد خدمةً للمتعلِّمين، أمَّا مثال التجديد في النحو عند ابن رشد فهو المنهج نفسه الذي اتبعه في تنظيم مادته العلمية، وهي الانطلاق من الكليات والقوانين إلى الجزئيات، لأنَّ ترتيب التعلُّم يقتضي التحوُّل من الأعراف إلى الأخرى والكليات أعرف عندنا وأسهل من الجزئيات⁴⁰، فالإقتداء بمنهجه قد يتيح فرص التجديد في التأليف النحوي وفي حصر الموضوعات الضرورية للمتعلِّمين غير المتخصِّصين، لأنَّ المتخصِّص لا ريب مُلزم بالاطلاع على النحو كلِّه دِقَّةً وجلَّةً للوصف والتحليل مع النقد العلمي الضروري لمطلب التيسير والتجديد.

4. خاتمة:

المصطلحات الفلسفية التي أوردها ابن رشد كتابه - فضلاً عن لغته وأسلوبه - جعلته كالذي يتكلم في كلام النحاة بكلامٍ غير كلامهم، فقد جاءت لغة الكتاب غالباً مليئة بالمصطلحات الفلسفية والمنطقية مثل: الأحوال الظرفية والقوانين وغيرها، وكان الاقتراض المصطلحي عنده بيناً لدرجة التمثيل دون الحصر ما خلصَ بالمقال إلى نتائج أبرزها:

01- استعمال ابن رشد للمصطلح الفلسفي سببه أنَّه رجل فلسفي بالأساس، وموسوعيته تجعله يتعامل مع أيِّ مجالٍ باصطلاحاتٍ اختصاصه الفلسفيِّ وبحسِّه الفنيِّ: إذ تفتنُّ في عقد قرينة جامعة بين المصطلح وما ينطوي عليه من مفهوم، ما يؤكِّد أنَّه وُقِّق في اقتراضه المصطلحي لأنه كان يقصد إلى ذلك ويرفض أن يُتَّهم بالخلط بين العلمين (النحو والفلسفة) مع وقوعه أحياناً في فوضى المصطلح مثل الأقاويل التامة ومرادفاتهما.

02- أُمَّلَّتْ الضرورة المنهجية والصناعية على ابن رشد صناعةً مصطلحيةً لم يكن هدفه الأسمى منها الاقتراض نفسه، بل كان الهدف التجديد في طريقة تناول صناعة النحو بمقصد صناعيِّ يحكمه منطق داخلي، وبمنهج علميِّ حاول به نقد مؤلفات من سبقه من النحاة.

03- التفرُّد بمصطلحاتٍ مقترضةٍ لم تَشِعْ في كتب النحويين، يؤكِّد لنا إمكانية التفكير في النحو بمعطيات علمٍ آخر، فالمصطلح علمٌ قائمٌ بذاته يستقي قَوْلَبَةَ المفهومات من علومٍ مختلفة لخدمة علمٍ ما، فهو يُغني عن عناء العبارة المركبة بكلمة مفردة.

04- كما خلّص المقال إلى بعض الرؤى والوصايا التي قد تكون نقطة انطلاق للدارسين المهتمين بموضوعات النحو والفلسفة والتجديد في النحو، والتي سيتجلى أثرها بعد نشر المقال من حيث تناوله بالنقد إمّا للإثراء أو للإصلاح وفي كلّ زيادة:

أ-التأليف في "الضروريات" عند ابن رشد تنمُّ عن روحٍ منهجٍ تعليميٍّ عربيٍّ واضح المضمان، وإذا لقي العناية سيخدم حقلَ التعليمية الذي يعرف ثورةً من النظريات والرؤى تبلغ أحياناً لدرجة الفوضى، وقد لا تتماشى مع الإسقاطات العربية لأنَّ بعض إحدائياتها غريبة.

ب-يقع كتاب "الضروري في النحو" في إطار النحو الوظيفي⁴¹، ومحاولة ابن رشد في الاصطلاح النحوي تُعدُّ أسبق زماناً من الاصطلاحات النحوية التي جاء بها أحمد المتوكل -رائد اللسانيات الوظيفية في الوطن العربي- فإنَّ كانت بعض المصطلحات تحتاج نضجاً، فإنَّ عَقْدَ مقارنةٍ بين المحاولتين (ابن رشد / المتوكل) قد تثمر موضوعاً بَكرًا للبحث وللدراسة.

التهميش:

(¹) محمود أحمد السيد، (2010)، ابن رشد والضروري في النحو، ص622.

(²) أبو الوليد بن رشد، (2010)، الضروري في صناعة النحو، ص07

(³) كتاب "الضروري في صناعة النحو" هو كتاب في العربية يُشير فيه ابن رشد إلى أنَّ النحو صناعة تَجِبُ منها معرفة الكليات والقوانين المعينة على النطق وفق عادة أهل اللسان العربي، يخضع فيه لترتيب المادة العلمية من الكل إلى الجزء (ترتيباً صناعياً)، متَّبعاً منهجاً دقيقاً وقسمة حاصرة لأنواع القول وأنواع الإعراب، ما جعل الكتاب على أربعة أجزاء: الأوّل في مقدّمات (كذكر أنواع الألفاظ وتعريفها من اسم وفعل وحرف)، والثاني في ما يطراً على الألفاظ المفردة (كالتثنية والجمع)، والثالث في الإعراب وقوانينه، ثمَّ الأخير كان في أشكال مختلفة (كجمل الأمر والنهي، والممنوع من الصرف)، يُنظر: أبو الوليد بن رشد، (2010)، الضروري في صناعة النحو، مقدّمة المحقّق.

(⁴) المصدر نفسه، ص86.

(⁵) علي حسين الجابري، (1999)، منطق المقولات عند ابن رشد بين النص الأرسطي والإنجاز العربي، ص151.

(⁶) أبو الوليد بن رشد، (2010)، الضروري في صناعة النحو، ص09، ص86.

(⁷) المصدر نفسه، ص87

(⁸) أبو نصر الفارابي، (1976)، كتاب في المنطق، العبارة، ص12.

(⁹) المصدر السابق، ص72

(¹⁰) أبو الوليد بن رشد، (2010)، الضروري في صناعة النحو، ص146، ص219.

(¹¹) أبو الوليد بن رشد، (1978)، تلخيص كتاب أرسطو طاليس في العبارة، ص25، ص26.

(¹²) المصدر السابق، ص73، ص74.

(¹³) أبو نصر الفارابي، (1976)، كتاب في المنطق، العبارة، ص13.

(¹⁴) المصدر السابق، ص75، ص146.

(¹⁵) أبو الوليد بن رشد، (1978)، تلخيص كتاب أرسطو طاليس في العبارة، ص24.

(¹⁶) أبو الوليد بن رشد، (2010)، الضروري في صناعة النحو، ص146، ص147، ص219.

- (¹⁷) المصدر السابق، ص33، وينظر محمود أحمد السيد، (2010)، ابن رشد والضروري في النحو، ص639.
- (¹⁸) محمد عابد الجابري، (1998)، ابن رشد سيرة وفكر دراسة ونصوص، ص79.
- (¹⁹) أبو الوليد بن رشد، (2010)، الضروري في صناعة النحو، ص145.
- (²⁰) المصدر نفسه، ص71، ص153.
- (²¹) أحمد جلايلي، وسمية بن الصديق، (2008)، آراء ابن رشد النحوية في كتابه "الضروري في صناعة النحو"، ص21، وينظر ابن رشد (ت595هـ)، أبو الوليد، (2010)، الضروري في صناعة النحو، ص87.
- (²²) محمود أحمد السيد، (2010)، ابن رشد والضروري في النحو، ص639.
- (²³) أبو الوليد بن رشد، (2010)، الضروري في صناعة النحو، ص76، ص77، ص78.
- (²⁴) المصدر نفسه، ص78، ص146.
- (²⁵) علي حسين الجابري، (1999)، منطق المقولات عند ابن رشد بين النص الأرسطي والإنجاز العربي، ص151.
- (²⁶) أبو الوليد بن رشد، (2010)، الضروري في صناعة النحو، ص124.
- (²⁷) جمال الدين بن منظور، لسان العرب، المجلد 03، باب الرء، ج20، ص1782.
- (²⁸) أبو الوليد بن رشد، (2010)، الضروري في صناعة النحو، ص07.
- (²⁹) أحمد جلايلي، وسمية بن الصديق، (2008)، آراء ابن رشد النحوية في كتابه "الضروري في صناعة النحو"، ص15.
- (³⁰) أبو الوليد بن رشد، (2010)، الضروري في صناعة النحو، ص124.
- (³¹) المصدر نفسه، ص124.
- (³²) المصدر نفسه، ص87.
- (³³) المصدر نفسه، ص70، ص90.
- (³⁴) علي حسين الجابري، (1999)، منطق المقولات عند ابن رشد بين النص الأرسطي والإنجاز العربي، ص153، ص169.
- (³⁵) أحمد جلايلي، وسمية بن الصديق، (2008)، آراء ابن رشد النحوية في كتابه "الضروري في صناعة النحو"، مصدر سابق، ص15.
- (³⁶) البخاري حمانه، (1999)، ماذا يمكن أن نستفيد من ابن رشد اليوم؟، منشورات المجمع الثقافي لأبوظبي، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد 02، تونس، ط01، ص717.
- (³⁷) أبو الوليد بن رشد، (2010)، الضروري في صناعة النحو، ص08، ص09.
- (³⁸) علي حسين الجابري، (1999)، منطق المقولات عند ابن رشد بين النص الأرسطي والإنجاز العربي، ص84.
- (³⁹) أبو الوليد بن رشد، (2010)، الضروري في صناعة النحو، ص23، ص101، ص102، ص123، ص151.
- (⁴⁰) أبو الوليد بن رشد، (2010)، الضروري في صناعة النحو، ص152.
- (⁴¹) محمود أحمد السيد، (2010)، ابن رشد والضروري في النحو، ص639.